المجلة الدولية للتنمية - المجلد الحادى عشر العدد الاول (2022) : 35-51
International Journal of Development, Vol.11, No. (1) (2022): 35-51
ISSN: 2314-5552 ISSN: 2314-5560 (Online)
www. jaid.journals.ekb.eg e-mail: ijd_fas@yahoo.com

تمكين المرأة السعودية استثمارياً في ريادة الأعمال وتأثيره على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية

هدى أحمد إبراهيم عبد النبي ، العنود سعيد الشيباني
كليات الشرق العربي للدراسات العليا - المملكة العربية السعودية
dr.noura.ahmed2@gmail.com, haabdelnabi@arabeast.edu.sa
alanoud.alshaibani87@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 17 يناير 2022 ، تاريخ الموافقة على النشر: 25 فبراير 2022

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تمكين المرأة السعودية استثمارياً في ريادة الأعمال وتأثيره على النمو الإقتصادي في المملكة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة للتحليل الإحصائي وزعت على رائدات الأعمال في المملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة إلى ان المرأة السعودية تمكنت من إنشاء أعمال ريادية جديدة تلبي حاجات السوق، مع وجود القوانين التي تسمح بالإعفاءات الضريبية وزيادة الربحية للتُشجع على الأعمال الريادية للمرأة، كما ساهم العمل الريادي الذي تمتلكه المرأة في توظيف إعداد إضافية من الأيدي العاملة خلال سنوات العمل الريادي، وتوصى الدراسة بضرورة تشجيع المرأة السعودية على تنفيذ المشاريع والأعمال الريادية المتنوعة وتوفيرالرعاية الكاملة لهذه الأعمال. والاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل القيام بدورها في المشاركة الاقتصادية والتركيزعلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بمختلف قطاعاته. وقد اشتملت توصيات الدراسة على ضرورة ايجاد استراتيجية وطنية تضمن إعطاء المرأة السعودية دوراً أكبر لريادة الأعمال في المملكة الى جانب أهمية توحيد جهود جميع الجهات والمنظمات المعنية لتطوير آليات دعم الأعمال الريادية والرياديين في المملكة بالاضافة الى ضرورة العمل على توفير برامج تمكين متخصصة تساعد في توجيه المرأة للأعمال الريادية، وتعزيز قدراتها الذاتية لهذه الغاية.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة – الاستثمار - ريادة الأعمال – النمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية.

المقدمة

تزايد الاتجاه العالمي نحو الاهتمام بمشاركة المرأة بالأعمال الريادية وأثرها في تنشيط الاقتصاد إيماناً بأن الاستقرار الاقتصادي يعتمد على جهود جميع المواطنين ومشاركتهم الاقتصادية. وتعد الريادة نموذجاً جديداً عماده الرياديين والأعمال الريادية، الأمر الذي يؤكد مدى الحاجة لتمكينهم وتوفير البيئة المناسبة لهم ومساعدة هذه الأعمال على النمو الاستدامة. ولقد حفز الاهتمام بريادة الأعمال في المملكة ولا سيما ريادة الأعمال للمرأة الباحثين على إجراء العديد من الدراسات، وذلك بغية الوصول إلى فهم أكبر للمشاركة الاقتصادية للمرأة سواء على الصعيد المحلي أم العالمي. وتتفق الرؤى والتطلعات التي تطمح الدول إلى تحقيقها على أن تمكن المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد، سواء في العمل أو في ريادة الأعمال، يجلب عوائداً اقتصادية واجتماعية كبيرة[(1)].

وتعد مشاركة المرأة في سوق العمل مؤشراً على مكانتها في المجتمع، وينعكس تمكينها وحصولها على مصدر دخل وعمل له مردود بشكل إيجابي على المجتمع ككل. وتشير التقارير الدولية والدراسات إلى أن سد الفجوة بين الجنسين عبر تمكن المرأة هو من قبيل الاقتصاد الذكي، إضافة إلى ذلك فإن تمكينها يغذي الاقتصادات المزهرة، ويحفز الإنتاجية والنمو[(2)]. ولذا تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على درجة تمكين المرأة السعودية استثمارياً في ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في المملكة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود التنموية من اتساع للقاعدة التنظيمية وتعديلات في التشريعات،والقوانين التي تبذلها الحكومة، والتي تنظم منأج لتمكين المرأة السعودية في ريادة الأعمال، وتعزيز مشاركتها لتسهم بدور فاعل اقتصادياً، وتشارك في عملية التنمية الاقتصادية، والتي باتت مطلباً نموياً ومجتمعياً أساسياً فرضته الرؤى المستقبلية لمواجهة التحديات المجتمعية، وبما يمكنها من توسيع قدراها وتحسين أوضاعها، وفتح الفرص المناسبة أمامها للمشاركة اقتصادياً واجتماعياً. وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما درجة تمكين المرأة السعودية استثمارياً في ريادة الأعمال على النموالاقتصادي في المملكة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على درجة تمكين المرأة السعودية استثمارياً من خلال التعرف على:-

1. عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة.
2. ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة.
3. عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من جوانب نظرية وتطبيقية يمكن استعراضها على النحو التالي:

أولاً: الأهمية النظرية:

إن الاهتمام الكبير بقضية تمكين المرأة السعودية استثمارياً في سوق العمل دليل على الوعي والاهتمام بارتقاء أوضاع المرأة على اعتبار أنها شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة. وتمثل هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة العامة وللمهتمين بقضايا المرأة عامة والمرأة السعودية على وجه الخصوص.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

يمكن للمهتمين وصناع القرار الاستفادة من نتائج الدراسة في وضع البرامج والخطط المستقبلية لزيادة تمكين المرأة السعودية استثمارياً في سوق العمل، وإزالة كافة المعوقات التي تحول دون تمكينها في هذا المجال مع التعرف على أفضل الأساليب الداعمة لدور المرأة من منظور السياسات الاجتماعية بالمملكة.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم تمكين المرأة:

ظهر مفهوم تمكين المرأة مع منتصف القر الماضي، وقد حددت الأمانة العامة للأمم المتحدة تمكين المرأة بخمسة عناصر هي: "الإيمان بالذات، والحق في اتخاذ القرارات، والقدرة على الوصول للموارد، والقدرة على التحكم في الحياة العامة والخاصة، وفرصة الانخراط في المجتمع بهدف التأثير" (Paramanandam&Packirisamy, 2015)[1].

ويعد تمكين المرأة مدخلاً يتم من خلاله تقوية دورها وتعزيزه، لتصبح عضواً فاعلاً في المجتمع وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Joseph, 2013)[3]. ويتناول (Sen)[4] "مفهوم التمكين من حيث القدرة التي يختارها الفرد للعيش والقوة لتحقيق نتائج معينة"، بينما يتناوله (Malhotra)[5] بأنه "ضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على حياتها اليومية وعلى المجتمع ككل. ويرى (Kulkarni)[6] إنما يراد من تمكين المرأة تفعيل دورها بشكل أكبر من خلال إزالة المعوقات أمام مسيرتها لضمان مشاركة اقتصادية فاعلة. ومما سبق يتضح ان في تمكين المرأة تعزيزاً لقدرتها البشرية، فقد حظيت المرأة بفرصة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وتولى المناصب القيادية والسياسية في المملكة.

تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية:

أكدت الظروف الاقتصادية التي سادت خلال فترة التنمية الرابعة، أهمية التركيز على آفاق التنمية المستقبلية والحاجة إلى تنمية الموارد البشرية السعودية والإسراع بتطوير التعليم والتدريب وتخطيط القوى العاملة. ولذلك جاءت خطة التنمية الخامسة (1990- 1995) لتهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة اقتصادياً واجتماعياً، مع تطوير الموارد البشرية، موضحة بأنه لابد من بذل أقصى الجهود لزيادة مساهمة المهارات السعودية وتقديم الفرص المغرية لها في كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي هذا الصدد لابد من توجيه أهمية خاصة لزيادة مساهمة المرأة في العمل طبقا لتعليمات الشريعة الإسلامية وعادات وتقاليد المجتمع[7].

توالت الخطط التنموية، محققة تقدما ملحوظا في تنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم والتدريب، غير أن متطلبات التنمية فاقت المعروض من العمالة الوطنية المناسبة، الأمرالذي جعل الخطة التاسعة للتنمية (2010- 2015) يتمحور في تنمية الموارد البشرية السعودية، ولما كانت المرأة تشكل نصف المجتمع السعودي 49% من إجمالي السعوديين، فقد ورد صراحة في أهداف الخطة ضرورة تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة. هذا فضلا عن ضرورة بناء أسرة متماسكة تتكاثف فيها جهود الرجل والمرأة في النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[8].

وتسعى المملكة اليوم إلى تفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية، في محاولات جادة للتمييز بين ما منحه الإسلام للمرأة من تمكين ومزايا، وبين العادات والمعتقدات التي تحول دون هذا التمكين في تفسيرات خاطئة للدين. ولايمكن إغفال أو تجاهل دور المرأة السعودية ومشاركتها في عملية التنمية.

ريادة الأعمال: هي الأعمال التي تهدف إلى الربحية والنمو التوسع، ويمكن أن تكون الأعمال الريادية قائمة على الابتكار أو الإبداع، كما يمكن أن تنشأ نتيجة توفر الخبرات والمهارات والمعارف أ و بسبب الحاجة لإيجاد حلول لمشاكل معينة في العمل أو في الحياة كل هذه تعد مصادر للأفكار والأعمال الريادية للأشخاص[8].

يتطلب إنشاء العمل الريادي تحديد وتقييم الفرص، وتطوير استراتيجية للعمل، وتحديد الموارد المطلوبة والتمويل اللازم، ومن ثم الإنطلاق[9]. وتنعكس فوائد ريادة الأعمال على الصعيد الشخصي للرواد في تحقيق الاستقلالية وتحسين

الوضع المالي، كما ويعتبرها البعض فرصة للتميز وتحقيق الانجازات. وتمتد فوائد ريادة الأعمال لتشمل المجتمع ككل، وتتمثل فوائدها الاقتصادية في توفير فرص العمل وتطوير الصناعات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي، كذلك تلبية حاجات المجتمع من السلع والخدمات وفتح المزيد من الأسواق. إضافة إلى تشجيع الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وإجراء الأبحاث والدراسات وتوفير مناخ للريادة. كما تتميز ريادة الأعمال بالإبداع وإمكانية النمو والأهداف الإستراتيجية التنافسية التي تضمن لها الاستمرار[10].

نمو ريادة الأعمال:

يقيس المرصد العالمي للريادة الأعمال الريادية ضمن ثلاث مراحل رئيسية من النمو وهي: الأعمال الناشئة، وتكون ملكيتها متفردة أ و بشراكة، والأعمال الصغيرة، والتي تولد دخلاً وتدوم لفترة زمنية قصيرة ثم الأعمال القائمة والمستقرة[11]. ولا يوجد معايير محددة لقياس مدى نمو ريادة الأعمال وتستخدم أحياناً معايير كمية أ و نوعية أم كلاهما معاً، وذلك نظراً لتباين هذه المعايير بين الدول بحسب الاختلاف في مستوى المعيشة ومدى التقدم التكنولوجي. حتى أنها تتباين أحياناً في البلد الواحد ومن المعايير المستخدمة: عدد العاملين وحجم رأس المال المستثمر والعائد من المبيعات والقيمة المضافة ومستوى استخدام التكنولوجيا.

إن ريادة الأعمال الجديدة تميل إلى النمو بسرعة عند بدء التشغيل وقد حددت البحوث السابقة حول نمو ريادة الأعمال أن النمو ليس بالضرورة ظاهرة مستقرة وملامح النمو للأعمال تتفاوت وتتغير باستمرار وقد يكون النمو مستقراً أو مؤقت[12].

لقد تم فى الدراسة الحالية أ عتماد المعايير المتعلقة بعدد الأعمال والأنشطة التي تمارسها ريادة الأعمال، وعدد العاملين في الأعمال الريادية، وربحية الأعمال الريادية وذلك كون هذه المعايير تشكل أهمية لرواد الأعمال وسيما النساء في تحقيق النمو الاقتصادي إضافة إلى الحاجة لتشغيل أيدي عاملة أكبر في المجتمع السعودي.

عدد الأعمال الريادية المسجلة:

تشكل الأعمال الريادية (55%) من الأعمال القائمة على الابتكار في العالم كما وتشكل (95%) من أصل الابتكارات العالمية وتتيح للرياديين تسجيل أعمال تميز بالابتكار والإبداع والتفرد[13].

حيث أشار تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2019، أن حوالي 76.3٪ من السكان البالغين في المملكة العربية السعودية يدركون فرصًا جيدة لبدء عمل تجاري – حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية من بين 49 دولة شملتها الدراسة.

وتعتمد رؤية السعودية 2030 على ثلاث محاور أساسية، وهي: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح. يهدف المحور الثاني على وجه التحديد – اقتصاد مزدهر – إلى تحفيز الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، وما يؤكد أيضًا على أهمية المنشآت المتوسطة والصغيرة باعتبارها محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي "إذ تعمل على خلق فرص العمل، وتدعم الابتكار، وتعزز الصادرات". ومن التزامات رؤية السعودية 2030 في هذا الجانب هو زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية من 20٪ إلى 35٪ بحلول عام 2030.

الأنشطة التي تمارسها الأعمال الريادية:

يسعى أصحاب الأعمال الريادية إلى التوسع في أنشطة أعمالهم من أجل النجاح والنمو فتمارس الأعمال أنشطة البيع والتجارة والتصنيع والإنتاج والتسويق و الانشطة الخدمية والفكرية والتكنولوجيا والفنون وغيرها من الأنشطة التي تحتاجها المجتمعات[14]. وتمارس الأعمال الريادية أنشطة التصنيع المتنوعة مثل:

1. الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدي وتتيح منتجات يدوية وتقليدية تخدم الطبقات محدودة الدخل.
2. الصناعات التي تستخدم طرق التصنيع ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب مثل المنتجات الجلدية والأثاث ومواد البناء.
3. الصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات الهندسية والتجارية والصناعية.

إن ممارسة المرأة الأعمال الريادية للأنشطة المختلفة يحقق التوازن لعملية التنمية الاقتصادية لجميع المناطق فى الدولة فالتنوع في هذه الأنشطة من صناعية وتجارية وخدمات يساهم في الانتشار الجغرافي لهذه الأعمال وتحقيق النمط المتوازن، وزيادة حجم الاستثمارات في هذه المناطق، وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تركيز فرص العمل[15].

عدد العاملين في الأعمال الريادية:

تعتمد كثير من الدول عدد العاملين كمعيار لحجم الأعمال الريادية ولكن يختلف العدد من بلد إلى آخر، وبناءً على ذلك يمكن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية والقدرة التنافسية في السوق على النحو التالي:

المنشآت الصغيرة هي المنشآت التي يكون عدد الموظفين فيها ما بين (1 - 20) موظف وتشمل المنشآت المتناهية في الصغير يكون عدد موظفيها بين (1 - 9) أما المنشآت المتوسطة يكون عدد موظفيها بين (21 - 99) موظف ولا يزيد حجم رأس المال المستثمر فيها عن 20 مليون ريال دون الأرض والمباني ولا تزيد مبيعاتها السنوية عن 5 ملايين ريال سعودي[16].

ومن خلال التعريف السابق نجد أن عدد المنشآت العاملة في السوق المحلية خلال عام 2018، وتحديداً خلال الربع الأخير من العام، بنسبة بلغت 7.6 في المائة، ومساهمتها الفاعلة في توليد الوظائف،في الوقت الذي سجّلت فيه المؤشرات زيادة يومية بمعدل 320 منشأة جديدة خلال الربع الرابع من العام الماضي، ليضيف ذلك إلى السوق مامجموعه 34.251 منشأة جديدة متنوعة الحجم خلال العام، وليدفع ذلك إلى تسجيل نمو قياسي في إجمالي عدد المنشآت العاملة ليبلغ 484.923 منشأة، مقارنة مع 450.672 منشأة في عام 2017 [17]. ويتضح من ذلك ان تشغيل الأيدي العاملين هي إحدى أهم منافع الأعمال الريادية وخاصة في المملكة وأن الأعمال الريادية يمكن أن تنمو وبشكل أفضل إذا ما وجدت بيئة داعمة، إذا إن الأعمال الريادية سريعة النمو يمكن لها أن توفر فرص عمل أكبر وتمثل حلا لمشكلة تشغيل الأيدي العاملة والبطالة، ويكن أن يزيد معدل نمو هذه الأعمال من حيث عدد العاملين وبعدل سنوي.

ربحية الأعمال الريادية:

تسعى كل الأعمال إلى تحقيق العائد على الاستثمارات التي تم ضخها في المشاريع والأنشطة، والأعمال الريادية الربحية هي التي انطلقت بهدف تحقيق مكاسب مالية بجانب تقديم حلول وأفكار جديدة للعالم، وكذلك تعظيم رأس المال وتوزيع الأرباح على المؤسسين. وللربح مفهومان هما المفهوم الاقتصادي: ويعني مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والمفهوم المحاسبي: ويعني الفرق بين الدخل المحقق من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصرفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة لتحقيق هذا الدخل[14].

وترى الباحثة أن عملية التمكين لرائدات الأعمال وخاصة فيما يتعلق بالتمكين القيادي يمكن أن يساعد في رفع نسب الربحية من خلال رفع القدرات الإدارية كما أن توفير الاعفاءات الضريبية ضرورة للأعمال الريادية كي تستطيع تحقيق زيادة في الربحية.

الدراسات السابقة

دراسة عبدالنبي واخرون)[18] ، والتى هدفت الى تسليط الضوء على جهود المملكة العربية السعودية في تمكين سيدات الأعمال السعوديات من تبني استثمار المشاريع الصناعية في واحة مدن بالقصيم ودورهن في مكافحة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم من خلال تشجيع سيدات الأعمال على إقامة مشاريع خاصة تدعم تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف الاستثمارات. كذلك ، تقديم أشكال مختلفة من الدعم لهذه المؤسسات وفق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية. وكان الباحثون قد درسوا كيفية تمكين سيدات الأعمال السعوديات من تبني مشروع الاستثمار الصناعي في واحة مدن، لتحديد الوضع الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية ودراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه في اقتصاديات المستقبل السعودية. شبه الجزيرة العربية. ولتحقيق أهداف البحث اعتمدت الدراسة على منهج المنهج الوصفي التحليلي واستخدمنا الاستبيانات الإلكترونية وكان عدد الردود 110 استبانة من استرجاع القصيم تم تحليلها بواسطة برنامج E-view. تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين المدن الصناعية وتمكين سيدات الأعمال السعوديات من تبني استثمار المشروع الصناعي في واحة مدن، إلا أنه يلاحظ عدم وعي سيدات الأعمال بالدور الذي تلعبه المدن الصناعية (واحات مدن)، وإلا فإن عدم وجود تنسيق بين المنظمات الداعمة للمرأة والمدن الصناعية. أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات والمقترحاتمنها ضرورة توفير البيانات والمعلومات الكافية للمستثمر من قبل (واحات مدن) وإنشاء لجنة خاصة في واحات مدن لحل أي مشكلة تواجه سيدات الأعمال ومن الضروري الترويج لأفكار المشاريع الجديدة وتسويقها من قبل (واحات مدن).

دراسة النفيعي[19] ،والتى هدفت إلى التعرف على دور المرأة السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030م،والتعرف على التحديات والصعوبات التيت واجهت لمرأة وتحد من مشاركتها في تنفيذ برامج الرؤية والسبل المقترحة لمواجهة هذه التحديات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ من أهمها: أن معظم النساء السعوديات اطلعن على الرؤية من خلال عدة وسائل؛ منها: الموقع الإلكتروني للرؤية، ووسائل التواصل الاجتماعي. وأن معظم من اطلعن هن من الأعلى تعليما. كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين وسيلة الاطلاع على الرؤية والخصائص الشخصية الأخرى المتمثلة في الحالة الوظيفية (موظفة/ غيرموظفة)، والحالة الاجتماعية، والعمر، والخبرة العملية. وأن معظم النساء يرين أن للمرأة دورا كبيرا في تحقيق رؤية المملكة بمحاورها الثالثة. كما أظهرت نتائج الدراسة التحديات التي تواجه المرأة وتحد من مشاركتها في تنفيذ رؤية 2030. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات؛من أهمها: نشر ثقافة الابتكاربأنواعها المختلفة: الأدبي، والتجاري، والصناعي لدى المرأة السعودية؛ من خلال: إقامة الدورات، والبرامج التعليمية ذات العلاقة، ونشر هذه الثقافة في الجامعات، والمدارس، والمجتمع. وتوصي الدراسة بأهمية نشر ثقافة ممارسة الرياضة لدى السيدات؛ لدورها ومساهمتها في الحفاظ علىا لصحة، والوقاية من الأمراض، ونشر ثقافة الادخار لدى الأسرالسعودية، وأهمية تخصيص جزء من الدخل للاستثمار.

دراسة شملاوي[20] والتى هدفت الى دراسة إلى تقدير أثر تمكين المرأة في نسبة مشاركتها في القوى العاملة، وقد تكونت عينة الدراسة من خمس عشرة دولة عربية مدرجة في التقرير العالمي للفجوة الجندرية. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء نموذج قياسي باستخدام بيانات زمنية مقطعية للمدة الزمنية (2006-2015). أظهرت الدراسة أن مؤشر التمكين التراكمي كان موجبا ومعنويا على المستوى الكلي للجميع في عينة الدراسة، وعند تقسيم الدول حسب مجموعات الدخل، تبين أنه في دول الدخل المرتفع هناك أثر إيجابي ومعنوي للتمكين التراكمي للمرأة على مشاركتها في القوى العاملة، أما بالنسبة لدول الدخل المتوسط المرتفع والمنخفض،فلم يتبين أي تأثيرمعنوي لتمكين المرأة على مشاركتها في القوى العاملة.

دراسة ياسين[21] والتى هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر قرارات تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية على سوق المال والأعمال وفق رؤية 2030م،والتعرف على النظرة المستقبلية لدور المرأة السعودية في خدمة المجتمع في سوق المال والأعمال. وتتمثل مشكلة الورقة في الإجابة عن التساؤلات التالية: ما أثر قرارات تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية على سوق المال والأعمال وفق رؤية 2030م؟وماهي النظرة المستقبلية لدور المرأة السعودية في خدمة المجتمع في سوق المال والأعمال؟ وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج منها: تنمية مواهب المرأة واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة، لبناء مستقبلها، توفير مناخ آمن و خدمات تسهل عليها القيام بواجباتها الوطنية، مع ضمان تمتعها بحقوقها الكاملة في جميع المجالات، سيسهم في دفع عجلة التنمية. وعلى ضوء النتائج برزت التوصيات التالية: إطلاق دراسة لأثر سياسات سوق العمل على المرأة في الأجل القصير والطويل ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، إجراء الدراسات العلمية المتعلقة بمجال ممارسة المرأة للعمل القيادي بصفة خاصة والإداري بصفة عامة، وتشخيص المعوقات التي تواجها أثناء عملها، ووضع الحلول اللازمة له.

دراسة شقير[22] ، والتى هدفت بشكل أساسي إلى البحث عن عوامل النهوض بريادة النساء السعوديات واقتراح الحلول الكفيلة بتدعيم دور رائدات الأعمال في تحقيق معدلات التنمية المستهدفة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها: أن المبادرات النسائية في منطقة القصيم في مجال ريادة الأعمال مازالت دون المستوي بسبب المعايير الثقافية السائدة والعقبات الاجتماعية التي تعوق انطلاق المرأة، فمازالت المرأة السعودية تحصر نفسها في مجالات تقليدية مألوفة بعيدة عن المجال الصناعي والتقني لافتقارها المناخ الداعم. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: مشروع مقترح لتأسيس حاضنة أعمال صناعية علي مستوي جامعة القصيم لدعم الصناعات النسائية الصغيرة في مرحلتي التأسيس والتشغيل،وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص علي الشراكة مع الجامعة لإنجاز هذا المشروع. ومشروع مقترح لإنشاء معهد وطني متخصص في دعم رائدات الأعمال السعوديات لتقديم الدورات التدريبية التي تتقاشى مع احتياجاتهن.

دراسة الميزر[23] ، **والتى** هدفت إلى التعرف على واقع المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، وقد أولت الدولة السعودية المرأة اهتماما كبيرا فأقرت لها حق التعليم والعمل والرعاية الاجتماعية والصحبة وحق التملك وإدارة الأعمال وشغل الوظائف القيادية وغيرها، بل وتعزيز دورها في مختلف المجالات على الرغم من التحديات الكامنة في الموروث الثقافي والاجتماعي، وفي ظل هذه الحقوق تمكنت المرأة السعودية من تحقيق الكثير من الإنجازات وأن تبرز شخصيتها وتثبت ذاتها، وقد تم تمكين المرأة السعودية في مجالي التعليم والعمل عل نحو تدريجي إلى أن وصل بها إلى قمة الهرم التعليمي والوظيفي في المؤسسات التعليمية السعودية وفي مؤسسات العمل المتباينة، وحازت الكثير من المراتب الوظيفية العليا، كنائب وزير، ومدير جامعة، وتجاوز التمكين ذلك إلى أن وصلت إلى عضوية مجلس الشوري.

دراسة ابن شلهوب[24] **والتى** هدفت إلى محاولة تحديد أبعاد تمكين المرأة السعودية، من خلال تحديد مفهوم التمكين ومجالاته واحتياجاته ومستوياته، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء اللجان المختارة من مجلس الشورى والمسح الاجتماعي عن طريق العينة لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن من أبرز ملامح مفهوم تمكين المرأة السعودية عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين حياتهن، وأن من أهم مجالات تمكين المرأة السعودية التمكين التعليمي والتمكين الاقتصادي لتلبية احتياجاتها. وأن من أهم احتياجات تمكين المرأة السعودية: الاحتياجات التأهيلية (تعليم وتدريب) والاحتياجات الاجتماعية، وأن من أهم مستويات تمكين المرأة السعودية: مستوى المشاركة الذي يعتمد عل تحقيق المشاركة الإيجابية للمرأة في عملية صنع اتخاذ القرار، ومستوى الإمكانية الذي يعتمد على رفع قدرة المرأة في التحليل الموضوعي والنقد الواعي لأنظمة التمييز بين الرجل والمرأة.

دراسة العيدان[25] ، **والتى** هدفت إلى معرفة التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي: وهى دراسة ميدانية في مدينة الرياض عبر أجيال مختلفة قبل البترول والجيل الحالي، تأثرت المرأة السعودية بالتغيرات التي حدثت للمملكة منذ بداية تأسيسها، سواء كانت من جوانب سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية، ولقد أجريت الدراسة لمعرفة مدى التغير الذي حدث للمرأة السعودية من خلال دورها في الأسرة والتعليم والعمل وذلك من خلال استبيان تناول آراء للنساء التي تجاوزت أعمارهن الستين عاماً وعاصرن الفترة التي سبقت تأسيس المملكة وماتبعها من تغيرات، مقارنة مع جيل الأمهات وجيل البنات اللاتي ولدن في هذه الفترة. ونظراًإلى التغيرات التي حدثت منذعام 1405ه حتى وقتنا الحالي أجريت دراسة تتابعية لمعرفة التغيرات التي طرأت علنا لمرأة السعودية من خلال رأي الجيل الحالي. ثم عقدت مقارنة بين الأجيال المختلفة

(أربعة أجيال)، لمعرفة التغيرات التي طرأت على مدى إقبال المرأة على التعليم والعمل، ومعرفة مدى التغير في مكانتها في الأسرة، ومدى إسهامها في اتخاذ القرارات الأسرية.

دراسةعبدالنبي[26] والتى هدفت إلى تفعيل مشاركة المرأة السعودية في التنمية الإقتصادية ووصولها الى موقعا بارزا على سلم أولويات الإستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية، وصدرت بعض القرارات التي تدعم ريادة الأعمال النسائية في السعودية وتمكينها اِقتصاديا، إلا أنها مازالت محدودة وغير مفعلة. وأثبتت نتائج الدراسة الدور الفعال للمرأة السعودية في رفع مستوي التنمية المستدامة . ولكن وجود المرأة السعودية كرائدة أعمال مايزال محدودا جداً، فعلى الرغم من إرتفاع مشاركتها في سوق العمل المحلية من 254.4 ألف عاملة في 2004 إلى أعلى من 914.1 ألف عاملة في 2014، إلا أنها لاتزال قياس اعلى نسبتها إلى إجمالي السكان النساء متدنية.

دراسة بخاري [27] ، والتى هدفت الى معرفة مدى تمكين المرأة السعودية اقتصاديا وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة، وذلك في سبيل تحديد دور المرأة في الإنتاج والنمو، من خلال مدى تمكينها اقتصاديا، والسياسات الواجب إتباعها لاستخدام التمكين كأداة محفزة للنمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنمويــة للدولة. وفي سبيل ذلك تم تقدير نموذج للانحدار المتعدد للفترة (1990-2010م) يتضمن الناتجا لمحلى الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي كمتغيــر تابع، وأربع متغيرات مستقلة تعكس درجة التمكين الاقتصادي للمرأة والمتمثلة في كل من نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العام، نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي، ونسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، ومعدل الإعالة. وقد أظهرت نتائج التقديرات أن تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل، وانخفاض معدل الإعالة الاقتصادية له تأثيره الإيجابي الواضح على النمو الاقتصادي في المملكة، أما تمكينها من التعليم العام فليس لــه تأثير، بينما يؤثر التمكين من التعليم العالي سلبيا على النمو. الأمرالــذي يتطلب بناء شراكة فاعلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وإيجاد المناخ والبيئة المواتية لمشاركة المرأة في أسواق العمل الرسـمية وغيــر الرسمية، من خلال تنويع وكم أكبر للوظائف المتاحة للمرأة، وتنميــة روح المشاريـع الصغيرة والمتوسطة لدى الإناث.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول موضوع ريادة الأعمال بمسميات مختلفة وفقاً للهدف التي تسعى إلى تحقيقه، كما تتفق أيضاً في نوعية المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي. بينما تختلف الدراسة الحالية على الدراسات السابقة في عنوان الدراسة والعينة المستخدمة، التي تم دراستها وتحليلها والفترة الزمنية التي تم تناولها، حيث إن تم تطبق الدراسة الحالية على رائدات الأعمال في المملكة العربية السعودية.

واستفادة الباحثة من الدراسات السابقة في أبعاد تمكين المرأة السعودية من خلال البيئة المحيطة الاقتصادية والقانونية وأهمية الريادة السنوية في المملكة وسبل دعمها. كما استفادة في تحديد محاور الإطار النظري للبحث وصياغة محاور الاستبيان.

منهج الدراسة

استخدم فى هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي "الذي يعتبر أسلوباً مرناً للبحث الذي يدرس الظاهرة دراسة كيفية توضح خصائصها ودراسة كمية توضح حجمها وتغيراتها ودرجات ارتباطها مع الظواهرالأخرى"(عطوي،2000).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من رائدات الأعمال في المملكة العربية السعودية وعددهم (10,000) رائدة. وباستخدام معادلة ستيفن ثامبسون امكن تحديد حجم العينية بـ (291) مفردة طبقا للمعادلة،وتم توزيع الاستبانة بهذ االعدد، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (150) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة 51%.

صدق الاتساق الداخلي للأداة (الصدق البنائي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً على مجتمع الدراسة، وبعد تجميع الاستبانات قامت الباحثة بترميز وإدخال البيانات، من خلال جهاز الحاسوب، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciencesومن ثم قامت بحساب معامل الارتباط بيرسون" Pearson Correlation" لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وجاءت النتائج كالتالي:

صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول: درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة.

يتضح من الجدول (1) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الأول (درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة) تراوحت ما بين (0.791) للعبارة الرابعة و(0.891) للعبارة الثانية، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

جدول (1). معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.858
2	**0.891
3	**0.856
4	**0.791

** دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني: درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة.

يتضح من الجدول رقم2 أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني (درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة) تراوحت ما بين (0.764) للعبارة الخامسة و (0.907) للعبارة السابعة، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

جدول (2). معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط
5	**0.764
6	**0.881
7	**0.907
8	**0.904

** دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث: درجة تمكين المرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة.

يتضح من الجدول رقم 3 أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الثالث (درجة تمكين المرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة) تراوحت ما بين (0.712) للعبارة العاشرة و (0.840) للعبارة الحادية عشر، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

جدول (3). معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط
9	**0.798
10	**0.712
11	**0.840
12	**0.805

** دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

صدق الاتساق الداخلي للمحور الرابع: درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة.

يتضح من الجدول رقم 4 أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الرابع (درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة) تراوحت ما بين (0.667) للعبارة الخامسة عشر و (0.880) للعبارة السادسة عشر، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

جدول (4). معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الرابع بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط
13	**0.805
14	**0.854
15	**0.667
16	**0.880

**** دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.**

ثبات أداة الدراسة:

أما ثبات أداة البحث (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم[28].ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحثة (معادلة ألفا كرونباخ Cronbach'a Alpha). والجدول التالي يوضح معاملات الفا كرونباخ لمحاور الدراسة.

جدول (5). يوضح "قيم معامل ألفا كرونباخ "لأداة الدراسة"

محاور الدارسة	محاور الاستبانة	عدد الفقرات	الثبات
المحور الأول	**درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصاد ي في المملكة**	4	0.871
المحور الثاني	**درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة**	4	0.889
المحور الثالث	**درجة تمكين المرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة**	4	0.891
المحور الرابع	**درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملي نفي الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة**	4	0.813
الثبات العام لأداة الدراسة (محاور الدراسة) .		**16**	0.927

يتضح من الجدول (5) أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات للمحور الأول (0.871)، بينما بلغ معامل الثبات للمحور الثاني (0.889)، في حين بلغ معامل الثبات للمحور الثالث (0.891)، وبلغ معامل الثبات للمحور الرابع (0.813)،أما الثبات العام لأداة الدراسة فقد بلغ (0.927)، وجميعها معاملات ثبات مرتفعة مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجه عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

النتائج والمناقشة

اولا: تحليل البيانات الشخصية:

وفيما يلي عرض المعلومات العامة لعينة الدراسة التي تختص بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة (150)، في الإجابة عن الجزء الأول من الاستبانة، وثم تصنيفهم على النحو التالي:

1 -المؤهل العلمي

يتضح من النتائج بالجدول (6) ان (47.3%) من عينة أفراد الدراسة مؤهلهن العلمي بكالوريوس، في حين وجد أن (20%) من أفرادعينة الدراسة مؤهلهن العلمي ثانوية عامة، ويليهم (19.3%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهن العلمي ماجستير، ووجد أيضاً أن (6.7%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهن العلمي أقل من ثانوية عامة، واخيراً وجد أن (2%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهن العلمي دكتوراه.

جدول (6).توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أقل من ثانوية عامة	**7**	**4.7**
ثانوية عامة	**30**	**20.0**
دبلوم	**10**	**6.7**
بكالوريوس	**71**	**47.3**
ماجستير	**29**	**19.3**
دكتوراه	**3**	**2.0**
المجموع	**150**	**٪100**

2. **العمر**

يبين الجدول (7) أن (38%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهن من 35 إلى أقل من 45 سنة، بينما وجد أن (28%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهن من 25 إلى أقل من 35 سنة، ويليهم (27.3%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهن من 45 سنة فأكثر، وأخيراً وجد أن (6.7%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهن أقل من 25 سنة، وهذه النتيجة تدل على ارتفاع مستوى الاعمار بين أفراد عينة الدراسة.

جدول (7). توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	10	6.7
من 25 إلى أقل من 35 سنة	42	28.0
من 35 إلى أقل من 45 سنة	57	38.0
من 45 سنة فأكثر	41	27.3
المجموع	150	٪100

3. الخبرات السابقة في مجال العمل

يبين الجدول (8) أن (40%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهن في مجال العمل أقل من 5 سنوات، بينما وجد أن (30.7%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهن في مجال العمل 15 سنة فأكثر، كما وجد أن (17.3%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهن في مجال العمل من 6 إلى أقل من 10 سنوات، وأخيراً وجد أن (12%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهن في مجال العمل من 11 إلى أقل من 15 سنة، وهذه النتيجة تدل على انخفاض عدد سنوات الخبرة لدى أفراد عينة الدارسة.

جدول (8). توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرات السابقة في مجال العمل

الخبرات السابقة في مجال العمل	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	60	40.0
من 6 إلى أقل من 10 سنوات	26	17.3
من 11 إلى أقل من 15 سنة	18	12.0
15 سنة فأكثر	46	30.7
المجموع	150	٪100

4. **التخصص**

يبين الجدول (9) أن (44.7%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال، في حين وجد أن (21.3%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم تسويق، ووجد أيضاً أن (18%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم تكنولوجيا معلومات واتصالات، كما وجد أن (10.7%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، وأخيراً وجد أن (5.3%) من أفراد عينة الدراسة تخصصاتهم أخرى.

جدول (9). توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
إدارة أعمال	67	44.7
تسويق	32	21.3
تكنولوجيا معلومات واتصالات	27	18.0
محاسبة	16	10.7
غير ذلك	8	5.3
المجموع	150	٪100

ثانيا: المشروع

1. **سنوات عمر المشروع الريادي الذي تملكينه**

يبين الجدول (10) أن (40.7%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات عمر مشروعهن أقل من سنة واحدة، في حين وجد أن (34%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات عمر مشروعهن 4 سنوات فأكثر، كما وجد أن (14.7%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات عمر مشروعهن 3سنوات، كما وجد أن (8.7%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات عمر مشروعهنسنة واحدة، وأخيراً وجد أن (2%) من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات عمر مشروعهن سنتان، وهذه النتيجة تدل على ارتفاع عدد سنوات المشاريع التي يمتلكهن أفراد عينة الدراسة.

جدول (10). توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات عمر المشروع الريادي الذي تملكينه

سنوات عمر المشروع الريادي الذي تملكينه	التكرار	النسبة
أقل من سنة واحدة	61	40.7
سنة واحدة	13	8.7
سنتان	3	2.0
3سنوات	22	14.7
4سنوات فأكثر	51	34.0
المجموع	150	٪100

2. **طبيعة المشروع**

جدول(11). توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير طبيعة المشروع

طبيعة المشروع	التكرار	النسبة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	18	12.0
خدمي	120	80.0
صناعي	12	8.0
المجموع	150	٪100

يبين الجدول (11) أن (80%) من أفراد عينة الدراسة طبيعة مشروعهن خدمي، في حين وجد أن (12%) من أفراد عينة الدراسة من أفراد عينة الدراسة طبيعة مشروعهن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخيراً وجد أن (8) من أفراد عينة الدراسة طبيعة مشروعهن صناعي.

ثالثا: الإجابة على تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: مادرجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة؟

للتعرف على درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات هذا المحور. من خلال النتائج في الجدول رقم 12 يتضح أن استجابات افراد الدراسة حول درجةتمكينالمرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة جاءت بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.786)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة أفراد الدراسة على عبارات محور درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.97 إلى4.11) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة أوافق على أداة الدراسة مما يوضح التقارب في وجهات النظر من حيث موافقة أفراد الدراسة على عبارات محور ما درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة عليها الآتي:

1. جاءت العبارة رقم (1) وهي"تمكنت المرأة من امتلاك أكثر من عمل ريادي"بالمرتبة الاولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (0.945)، وتشير تلك النتيجة إلى تمكن المرأة من امتلاك أكثر من عمل ريادي.

2. جاءت العبارة رقم (2) وهي"تمكنت المرأة من إنشاء أعمال ريادية جديدة تلبي حاجات السوق"بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (4.07) وانحراف معياري (1.004)، وتشير تلك النتيجة إلى تمكن المرأة من إنشاء أعمال ريادية جديدة تلبي حاجات السوق.
3. جاءت العبارة رقم (4) وهي"تمتلك المرأة قدرات قيادية تشجع في إنشاء الأعمال الريادية"بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (4.03) وانحراف معياري (0.835)، وتشير تلك النتيجة إلى امتلاك المرأة قدرات قيادية تشجع في إنشاء الأعمال الريادية.
4. جاءت العبارة رقم (3) وهي"تمتلك المرأة سياسات فعالة تدعم العمل الريادي"بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.97) وانحراف معياري (0.908)، وتشير تلك النتيجة إلى امتلاك المرأة سياسات فعالة تدعم العمل الريادي.

جدول (12). استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
1	تمكنت المرأة من امتلاك أكثر من عمل ريادي.	ك	2	6	29	49	64	4.11	0.945	1
		٪	1.3	4.0	19.3	32.7	42.7			
2	تمكنت المرأة من إنشاء أعمال ريادية جديدة تلبي حاجات السوق.	ك	6	2	28	53	61	4.07	1.004	2
		٪	4.0	1.3	18.7	35.3	40.7			
3	تمتلك المرأة سياسات فعالة تدعم العمل الريادي.	ك	2	6	34	61	47	3.97	0.908	4
		٪	1.3	4.0	22.7	40.7	31.3			
4	تمتلك المرأة قدرات قيادية تشجع في إنشاء الأعمال الريادية.	ك	2	6	20	80	42	4.03	0.835	3
		٪	1.3	4.0	13.3	53.3	28.0			
-	المتوسط الحسابي العام							4.05	0.786	-

التساؤل الثاني: ما درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة؟

للتعرف على أجابة هذا السؤال تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات هذا المحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (13). أتضح من خلال النتائج أن استجابات افراد الدراسة حول درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النموالاقتصادي في المملكة جاءت بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.718)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة أفراد الدراسة على عباراتمحوردرجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.91 إلى4.19) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة أوافق على أداة الدراسة مما يوضح التقارب في وجهات النظر من حيث موافقة أفراد الدراسة على عبارات محوردرجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة عليها الآتي:

1. جاءت العبارة رقم (5) وهي"زادت أنشطة أعمال المرأة خلال سنوات العمل"بالمرتبة الاولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (4.19) وانحراف معياري (0.730)، وتشير تلك النتيجة إلى زيادة أنشطة أعمال المرأة خلال سنوات العمل.
2. جاءت العبارة رقم (6) وهي"وجود التمويل زاد في أنشطة الأعمال"بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (4.13) وانحراف معياري (0.880)، وتشير تلك النتيجة إلى أن وجود التمويل زاد في أنشطة الأعمال.
3. جاءت العبارة رقم (8) وهي"زادت أنشطة الأعمال القدرات التفاضلية لدى المرأة الريادية"بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.98) وانحراف معياري (0.871)، وتشير تلك النتيجة إلى زيادة أنشطة الأعمال القدرات التفاضلية لدى المرأة الريادية.

4. جاءت العبارة رقم (7) وهي"زادت فرص الأعمال الريادية التي تنفيذها أنشطة الأعمال"بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.91) وانحراف معياري (0.827)، وتشير تلك النتيجة إلى زيادة فرص الأعمال الريادية التي تنفيذها أنشطة الأعمال.

جدول (13). استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
5	زادت أنشطة أعمال المرأة خلال سنوات العمل.	ك	0	2	22	71	55	4.19	0.730	1
		٪	0	1.3	14.7	47.3	36.7			
6	زاد التمويل في أنشطة الأعمال	ك	2	6	19	66	57	4.13	0.880	2
		٪	1.3	4.0	12.7	44.0	38.0			
7	زادت فرص الأعمال الريادية التي تنفيذها أنشطة الأعمال.	ك	2	6	28	81	33	3.91	0.827	4
		٪	1.3	4.0	18.7	54.0	22.0			
8	زادت أنشطة الأعمال القدرات التفاضلية لدى المرأة الريادية.	ك	3	6	22	79	40	3.98	0.871	3
		٪	2.0	4.0	14.7	52.7	26.7			
	المتوسط الحسابي العام							4.06	0.718	

التساؤل الثالث: مادرجة تمكين المرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة؟

للتعرف على درجة تمكين المرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات هذا المحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (14)، حيث تضح أن استجابات افراد الدراسة حول درجةتمكينالمرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة جاءت بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.708)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة أفراد الدراسة على عباراتمحوردرجةتمكينالمرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.71 إلى 4.02) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة أوافق على أداة الدراسة مما يوضح التقارب في وجهات النظر من حيث موافقة أفراد الدراسة على عباراتمحوردرجة لتمكين المرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة عليها الآتي:

1. جاءت العبارة رقم (11) وهي"توفير القوانين تسمح بالإعفاءات الضريبية زيادة ربحية تُشجع على الأعمال الريادية للمرأة"بالمرتبة الاولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (4.02) وانحراف معياري (0.959)، وتشير تلك النتيجة إلى توفير القوانين تسمح بالإعفاءات الضريبية زيادة ربحية تُشجع على الأعمال الريادية للمرأة.
2. جاءت العبارة رقم (9) وهي"هناك زيادة سنوية في ربحية الأعمال الريادية"بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.96) وانحراف معياري (0.810)، وتشير تلك النتيجة إلى أن هناك زيادة سنوية في ربحية الأعمال الريادية.
3. جاءت العبارة رقم (12) وهي"القوانين الاستثمارية توجه المرأة نحو ربحية الأعمال الريادية"بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.95) وانحراف معياري (0.907)، وتشير تلك النتيجة إلى أن القوانين الاستثمارية توجه المرأة نحو ربحية الأعمال الريادية.
4. جاءت العبارة رقم (10) وهي"هامش الربح الذي تحققه الأعمال الريادية مُرض"بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.71) وانحراف معياري (0.915)، وتشير تلك النتيجة إلى أن هامش الربح الذي تحققه الأعمال الريادية مُرض.

جدول (14). استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور درجةتمكينالمرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
9	هناك زيادة سنوية في ربحية الأعمال الريادية.	ك	1	6	28	78	37	3.96	0.810	2
		٪	0.7	4.0	18.7	52.0	24.7			
10	هامش الربح الذي تحققه الأعمال الريادية مُرضي.	ك	1	12	48	57	32	3.71	0.915	4
		٪	0.7	8.0	32.0	38.0	21.3			
11	توفير القوانين تسمح بالإعفاءات الضريبية زيادة ربحية تُشجع على الأعمال الريادية للمرأة.	ك	2	9	28	56	55	4.02	0.959	1
		٪	1.3	6.0	18.7	37.3	36.7			
12	القوانين الاستثمارية توجه المرأة نحو ربحية الأعمال الريادية.	ك	2	9	26	70	43	3.95	0.907	3
		٪	1.3	6.0	17.3	46.7	28.7			
-	المتوسط الحسابي العام							3.91	0.708	-

التساؤل الرابع: مادرجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة؟ للاجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات هذا المحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (15). توضح النتائج أن استجابات افراد الدراسة حول درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة جاءت بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.777)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة أفراد الدراسة على عبارات محور درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.65 إلى4.14) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة أوافق على أداة الدراسة مما يوضح التقارب في وجهات النظر من حيث موافقة أفراد الدراسة على عبارات محور درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة عليها الآتي:

1. جاءت العبارة رقم (14) وهي"هناك إمكانية لتوظيف عدد أكبر من العاملين خلال السنوات القادمة"بالمرتبة الاولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (4.14) وانحراف معياري (0.949)، وتشير تلك النتيجة إلى أن هناك إمكانية لتوظيف عدد أكبر من العاملين خلال السنوات القادمة.
2. جاءت العبارة رقم (13) وهي"ساهم العمل الريادي الذي تمتلك المرأة في توظيف إعداد إضافية من الأيدي العاملة خلال سنوات العمل الريادي"بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.99) وانحراف معياري (0.919)، وتشير تلك النتيجة إلى مساهمة العمل الريادي الذي تمتلك المرأة في توظيف إعداد إضافية من الأيدي العاملة خلال سنوات العمل الريادي.
3. جاءت العبارة رقم (16) وهي"يتيح الاطلاع على الفرص الاستثمارية للمرأة الاستفادة منها في توظيف أكبر عدد من العاملين"بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.99) وانحراف معياري (1.010)، وتشير تلك النتيجة إلى إتاحة الاطلاع على الفرص الاستثمارية للمرأة الاستفادة منها في توظيف أكبر عدد من العاملين.
4. جاءت العبارة رقم (15) وهي"هناك تمويل كافي يشجع المرأة الريادية على توظيف أكبر عدد من العاملين"بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة موافق بمتوسط (3.65) وانحراف معياري (0.949)، وتشير تلك النتيجة إلى أن هناك تمويل كافي يشج المرأة الريادية على توظيف أكبر عدد من العاملين.

جدول (15). استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
13	ساهم العمل الريادي الذي تمتلكه المرأة في توظيف إعداد إضافية من الأيدي العاملة خلال سنوات العمل الريادي.	ك	4	3	31	65	47	3.99	0.919	2
		٪	2.7	2.0	20.7	43.3	31.3			
14	هناك إمكانية لتوظيف عدد أكبر من العاملين خلال السنوات القادمة.	ك	2	6	28	47	67	4.14	0.949	1
		٪	1.3	4.0	18.7	31.3	44.7			
15	هناك تمويل كافي يشجع المرأة الريادية على توظيف أكبر عدد من العاملين.	ك	2	16	50	46	36	3.65	1.003	4
		٪	1.3	10.7	33.3	30.7	24.0			
16	يتيح الاطلاع على الفرص الاستثمارية للمرأة الاستفادة منها في توظيف أكبر عدد من العاملين.	ك	7	3	26	63	51	3.99	1.010	3
		٪	4.7	2.0	17.3	42.0	34.0			
	المتوسط الحسابي العام							3.94	0.777	-

أهم نتائج الدراسة:

التساؤل الأول: مادرجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة؟

أن استجابات أفراد الدراسة حول درجةتمكينالمرأة استثمارياً على عدد الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة جاءت بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.786)، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.97 إلى4.11) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة أوافق على أداة الدراسة، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة عليها الآتي:

1. تمكنت المرأة من امتلاك أكثر من عمل ريادي
2. تمكنت المرأة من إنشاء أعمال ريادية جديدة تلبي حاجات السوق
3. تمتلك المرأة قدرات قيادية تشجع في إنشاء الأعمال الريادية
4. تمتلك المرأة سياسات فعالة تدعم العمل الريادي.

التساؤل الثاني: ما درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة؟

أن استجابة أفراد الدراسة حول درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد الأنشطة التي تقدمها الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة جاءت بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.718)، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.91 إلى4.19) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة أوافق على أداة الدراسة ، وتم ترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة عليها الآتي:

1. زادت أنشطة أعمال المرأة خلال سنوات العمل
2. وجود التمويل زاد في أنشطة الأعمال
3. زادت أنشطة الأعمال القدرات التفاضلية لدى المرأة الريادية
4. زادت فرص الأعمال الريادية التي تنفيذها أنشطة الأعمال.

التساؤل الثالث: ما درجة تمكين المرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة؟

أن استجابة أفراد الدراسة حول درجة تمكين المرأة استثمارياً على ربحية الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة جاءت بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.708)، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.71 إلى 4.02) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة أوافق على أداة الدراسة، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة عليها الآتي:

1. توفير القوانين تسمح بالإعفاءات الضريبية زيادة ربحية تُشجع على الأعمال الريادية للمرأة.
2. هناك زيادة سنوية في ربحية الأعمال الريادية.

3. القوانين الاستثمارية توجه المرأة نحو ربحية الأعمال الريادية.
4. هامش الربح الذي تحققه الأعمال الريادية مُرض.

التساؤل الرابع: ما درجة تمكين المرأة استثمارياً على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة؟

أن استجابة أفراد الدراسة حول درجة تمكين المرأة استثماريا على عدد العاملين في الأعمال الريادية في النمو الاقتصادي في المملكة جاءت بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.777)، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.65 إلى4.14) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة أوافق على أداة الدراسة، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة عليها الآتي:

1. هناك إمكانية لتوظيف عدد أكبر من العاملين خلال السنوات القادمة.
2. ساهم العمل الريادي الذي تمتلكه المرأة في توظيف إعداد إضافية من الأيدي العاملة خلال سنوات العمل الريادي.
3. يتيح الاطلاع على الفرص الاستثمارية للمرأة الاستفادة منها في توظيف أكبر عدد من العاملين.
4. هناك تمويل كافي يشج المرأة الريادية على توظيف أكبر عدد من العاملين.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة وجود استراتيجية وطنية لريادة الأعمال في المملكة تضمن توحيد الجهود جميع الجهات والمنظمات المعنية لتطوير آليات دعم الأعمال الريادية والرياديين في المملكة تتضمن هذه الاستراتيجية إعطاء دوراً أكبر للمرأة.
2. توفير برامج تمكين متخصصة تساعد في توجيه المرأة للأعمال الريادية، وتعزيز قدراتها الذاتية لهذه الغاية.
3. الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل القيام بدورها في المشاركة الاقتصادية والتركيز على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بمختلف قطاعاته.
4. ضرورة تشجيع المرأة السعودية على تنفيذ المشاريع والأعمال الريادية المتنوعة وتوفير الرعاية الكاملة لهذه الأعمال.

قائمة المراجع

1- Paramanandam, D. and Packirisamy, P. (2015). An empirical study on the impact of micro enterprises on women empowerment. Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy, 9, pp.298-314.
2- Ambrish, D. (2014). Entrepreneurship Development: An Approach to Economic Empowerment of Women. International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies, 1, pp. 224-232.
3- Joseph, M. (2013). Critical theory for women empowerment through ICT Studies, Qualitative Research Journal, 13, pp.163-177.
4- Sen A. (1987). The Standard of Living. (Hawthorne G). Cambridge: Cambridge University Press, p 125.
5- Malhotra Anju (2002), „Measuring Women‟s Empowerment as a Variable in International Development", World Bank, Gender and Development Group, Washington DC.
6- Kulkarni, V. (2011). Women's empowerment and microfinance An Asian perspective study, International Fund for Agricultural Development.
7 - الخالدي، حسين (2007م). العوامل المؤثرة في إقامة الشركات المساهمة العامة للمشاريع الريادية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
8 - الزعبي، علي فلاح (2016م). ريادة الأعمال صناعة القرن الحادي والعشرين، ط 1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية السعودية.
9- Hattab, H. (2012). Towards Understanding Female Entrepreneurship in Middle Eastern and North African Countries, Education, Business and Society. Contemporary Middle Eastern Issues, 3, pp.171-186.
10- Khan, M. (2013). Mapping entrepreneurship ecosystem of Saudi Arabia. World Journal of Entrepreneurship , Management and Sustainable Development , 9, pp.28-54.

11 -أبو مدللة، سمير مصطفى والعجلة، مازن صلاح. (2013م). التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين .*مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات*،مج. 2013، ع. 5، ص ص. 88-108.

12 -النجار، فايز والعلي، عبد الستار (2014م). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

13- Dobbs, M and Hamilton, R. (2007). Small Business Growth: Recent Evidence And New Directions, International Journal of Entrepreneurial Behaviour & Research , 13, pp. 296-322.

14- Carneiro, A. (2007). What is required for growth?. Emerald Group Publishing Limited, Business Strategy Series, 8, pp.51 -58.

15 -السكارنة، بلال (2006م). المشاريع الصغيرة والريادة، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي، الأردن.

16 -منشأت، (2020)، https://monshaat.gov.sa/SMEs-definition

17 -تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (2019).
https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files/Quarterly-Report-1.pdf

18 -عبدالنبي،هدى و اخرون (2019، ابريل) تمكين سيدات الأعمال السعوديات لتبني مشروع استثمار صناعي في واحة مدن، القصيم، المملكة العربية السعودية، -The Academy of Business & Management, Review- Journal Volume 19, No 2, p 277 - 290, April 2019, ISSN 2047 -2862

19 -النفيعي، مزنة بنت عوض (2019م). دور المرأة السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030م: التحديات وسبل مواجهتها – دراسة استطلاعية، معهدالإدارةالعامة، المملكة العربية السعودية.

20 -شملاوي،حنان عطا (2019م) أثر تمكين المرأة في نسبة مشاركتها فيا لقوى العاملة : دراسة تطبيقية على عينة من الدول العربية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الإمارات.

21 -ياسين، سمر محمد الطاهر (2018م). أثرقرارات تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية على أسواق المال والأعمال وفق رؤية 2030 م: دراسة تطبيقية على العاملات في المؤسسات السعودية بمدينة أبها، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات دمنهور، مصر.

22 -شقير،إيمان فؤاد إمام (2018م). محاور تعزيز الدور الريادي لسيدات الأعمال السعوديات "السمات، المحفزات،المعوقات، سياسة التمكين": دراسة تطبيقية بمنطقة القصيم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فسلطين.

23 -الميزر، هند عقيل محمد (2017م). المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، المجلةالعربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

24 -ابن شلهوب،هيفاء بنت عبد الرحمن بن صالح (2017م) أبعاد تمكين المرأة السعودية : دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

25 -العيدان،مهاعبدالله (2016م). التغيرالاجتماعي ودورالمرأة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة الرياض عبر أجيال مختلفة قبل البترول والجيل الحالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.

26 -عبد النبي، هدى ،هويدا أحمد، (2016م). دوراستثمارالمرأة السعودية في التنمية المستدامة. مؤتمرالمرأة العربية: دعم التمكين الاقتصادي نحو بيئة تمويل داعمة للمرأة من 29 إلى 31 مايو 2016 – القاهرة.

27 -بخاري،عبلة عبد الحميد محمد (2012م) التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2010، مجلة البحوث الإدارية، مصر.

28 -العساف،صالح (1995م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.

Empowering Saudi women to invest in entrepreneurship and its impact on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia

Hoda Ahmed Ibrahim Abdelnabi and Alanoud Saeed Al-Shaibani
Arab East Collages – KSA,
dr.noura.ahmed2@gmail.com, haabdelnabi@arabeast.edu.sa
alanoud.alshaibani87@gmail.com

ABSTRACT

The study aimed to identify the degree of empowering Saudi women in an investment in entrepreneurship on economic growth in the Kingdom, and the problem of the study was to know the degree of empowering Saudi women in investment in entrepreneurship on economic growth in the Kingdom, and the study followed the descriptive analytical approach to achieve the goals of the study, and the questionnaire was used as a tool For statistical analysis distributed among women entrepreneurs in the Kingdom of Saudi Arabia, the study reached a set of results, the most important of which are: Women have been able to create new entrepreneurial businesses that meet the needs of the market, and laws that allow tax exemptions have been provided with a profitable increase that encourages women's entrepreneurship, and the entrepreneurial work that owns Women in the recruitment of additional preparation of the workforce during the years of entrepreneurial work, and the study recommends the need to encourage Saudi women to implement various entrepreneurial projects and works and provide full care for these works. And attention to women's economic empowerment in order to play their role in economic participation and focus on raising the rate of women's participation in the labor market in its various sectors. The necessity of a national strategy that includes giving a greater role to women for entrepreneurship in the Kingdom that ensures the unification of efforts of all relevant authorities and organizations to develop mechanisms to support entrepreneurship and entrepreneurs in the Kingdom. Providing specialized empowerment programs that help guide women in entrepreneurship, and enhance their own capabilities for this purpose.

keywords: Women's Empowerment – Investment - leading businesses - Economic growth.